السياسات المائية للأنهار الدولية في إفريقيا

د. محمد فؤاد رشوان
باحث في الشؤون الإفريقية

تعود معرفة القارة لمفهوم «المياه المشتركة» إلى الحقبة الاستعمارية، فيما بين عامي ١٨٨٥م و١٩٥٦م، إذ قامت كل قوة من القوى الاستعمارية بإخضاع العديد من المناطق الفرعية بما تحتويه من أنهار لسيطرتها، وذلك لتسهيل وصولها إلى مناطق نفوذها باعتبار أنّ الأنهار هي الوسيلة الأسهل للتنقل بين المستعمرات في المناطق المختلفة.

ثم دخلت القوى الاستعمارية في مرحلة إبرام المعاهدات الدولية لتحديد مناطق النفوذ فيما بينها، وبعد انتهاء الاستعمار ورثت القارة الإفريقية نظاماً قانونيّاً فُرِضَ عليها عبر عدد كبير من المعاهدات، التي تمّ توقيع أغلبها في شكل معاهدات ثنائية بين قوتين من القوى الاستعمارية دون التشاور مع سكان المستعمرات، مما خلّف عدداً كبيراً من الدول المتشاطئة على النهر، الأمر الذي أثّر- بشكل كبير- في النزاعات حول الأنهار في القارة الإفريقية[١].

(١) Antony T.Wolf, «Hydro political Vulnerability

ونتيجـــةً لما عانتـــه القـــارة الإفريقية جراء الصراعات والحروب؛ فقد أصبحت توجهات الدول الإفريقية تقوم على أســـاس التعاون والشراكة في مختلف المجالات، ضمن ظهور الحاجة إلى التكتل من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة.

وبنـــاءً على ما ســـبق؛ فسيتم تقســـيم هذه الدراســـة إلى أربعة مطالب؛ يتناول المطلب الأول تعريف السياسة المائية والمفاهيم المرتبطة بها، بينما يتناول المطلب الثاني السياسات المائية في منطقة الجنوب الإفريقي، ويتناول المطلب الثالث السياســـات المائيـــة في منطقة غـــرب إفريقيا، وأخيراً يتناول المطلب الرابع السياســـات المائية في شرق إفريقيا.

المطلب الأول: تعريف السياسات المائية Hydro Politics والمفاهيم المرتبطة بها:

تُعد الدراســـات المتعلقة بالسياسات المائية من الدراسات الحديثة نسبيّاً، والتي تكتنفها حالة من الغمـــوض حول المفاهيم المتعلقة بذلك الفرع مـــن العلم، وكذلك تُعد قضيـــة المياه من القضايا المعقدة في حدّ ذاتها.

أولاً: تعريف السياسات المائية Hydro Politics:

تتعـــدد تعريفات السياســـات المائية؛ ومن بين هـــذه التعريفـــات المحدودة للسياســـات المائية ما قدمه إلهانـــس (Elhance ١٩٩٧)، والذي يشـــير إلى «دراسة الصراع والتعاون بين الدول حول الموارد المائية الدولية»، ومن خلال هذا التعريف يتبيّن أنّ المســـألة تتعلق بالصراع والتعاون فقط من خلال فاعل دولي وحيد وهو الـــدول، ويجري هـــذا الصـــراع أو التعاون في أحواض الأنهار الدولية فقط.

بينما يـــرى تعريفٌ آخر للسياســـات المائية، وهو التعريف الأوسع نطاقاً، والذي قدّمه ريتشارد ميســـنر Meissner عام ١٩٩٩م، أنها «الدراسة المنظمـــة لكافة التفاعلات بين الفاعلين، ســـواء كانـــوا دولاً أو غير ذلك (منظمات أو أفراد أو غير ذلك)، فيما يتعلق بالموارد المائية المشتركة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي»[١].

وعلـــى الرغم مـــن أنّ مفهـــوم إلهانس ضيّق، بحيث لا يتناول كل أشـــكال التفاعلات السياسية حول المياه، فإنّ تعريف ميســـنر يبدو أكثر اتساعاً وضبابية إلى حدٍّ كبير، إذ يعني: السيطرة السيادية على المياه بشـــكلٍ ما، وعلى أيـــه حال فإنّ هذين التعريفيـــن يمكن الاســـتفادة منهمـــا في تصنيف العديد من الكتابات حول السياسة المائية.

وتتجه الدراســـة إلى تناول السياسات المائية من خلال تحديد عددٍ من العناصر التي ســـتنطلق منها دراســـة التفاعلات بين الفاعلين، سواء كانوا دولاً أو منظمات دولية أو جماعات إثنية، فيما يتعلق بالأنهار الدولية المشـــتركة في القارة الإفريقية، حتى يصبح مجال الدراسة أكثر تحديداً.

أما مفهوم السياسة المائية Hydro Policy: فيقصد بها تلك الجهود الرامية إلى تحديد القواعد والأدوات التـــي تدير بها الحكومة اســـتخدامات المياه والمحافظة علـــى جودتها، وذلك عبر إطار قانونـــي وتنظيمي يوضع ضمن خطة عامّة للدولة، وكذلك الإجراءات المستخدمة لمتابعة تنفيذ تلك القواعـــد وتقييمها[٢]، وهو ما يظهـــر في العديد

and Resilience in international River Basins» (Nairobi: UNEP, 2005), pp. 31-32.

(١) Anthony Turton, Roland Henwood (eds.), Hydropolitcs in the Developing World:A South African Perspective (Pretoria: Centre for International Political Studies (CIPS), University of Pretoria, 2002), pp. 16- 17.

(٢) http://www.ecologydictionary.org/Water_Policy

من الدول التي لديها سياسة عامّة لمورد المياه، بما في ذلك وجود برامج استثمارية لإنشاء البنية التحتية والصيانة، وإنشاء مؤسسات لإدارة تلك الموارد الوطنية، ويتمّ هذا عبر صياغة واضحة توضع في إطار الدولة، وكذلك وضع أولويات لتلك السياسات والبرامج[١].

ثانياً: السياسات المائية العالمية GWP The Global Water Politics

وتشير السياسات المائية العالمية إلى مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تتميز بصفتها العالمية، والتي تشكّل نطاقاً جديداً لصياغة سياسة عالمية للموارد المائية، مثل مؤتمر دبلن لعام ١٩٩٢م، وكذلك محاولة صياغة قانون للمجاري المائية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية، والتي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠١٤م، لتكون بمثابة الإطار المنظم لكافة اتفاقيات الأنهار الدولية اللاحقة، وأيضاً دخول قضايا المياه مناقشات منظمة التجارة الدولية وخصوصاً حول قضية خصخصة المياه[٢].

ثالثاً: الدبلوماسية المائية Hydro Diplomacy:

الدبلوماسية المائية علم وفن؛ فهي فنّ لأنها تتعامل مع التصورات والقيود السياسية والأبعاد الاجتماعية على ضفاف النهر، وهي علم لكونها تسعى للبحث عن الحلول القائمة على التكنولوجيا، ودراسة تغير المناخ، وتقدير حجم الفوائد التي يمكن الحصول عليها من النهر، **ولذلك فهي تحتاج إلى ما يأتي**[٣]:

١- دمج وجهات نظر متعددة لتسوية النزاعات على الموارد المائية المشتركة، عبر تضافر جهود كلٍّ من المتخصصين في الموارد المائية والمهندسين والدبلوماسيين والسياسيين وعلماء الاجتماع وجميع أصحاب المصالح للعمل معاً، من أجل تطوير فهم دقيق لطبيعة النزاع وكيفية تسويته.

٢- تقديم الدعم لعملية دبلوماسية أوسع من خلال الانخراط في الدبلوماسية المائية، وذلك عبر التنظيمات الثنائية أو متعددة الأطراف، التي يمكن أن تكون مهمة في تحديد السياسة الخارجية الإقليمية والدولية، وتقديم فرص لتطوير العلاقات المتبادلة والشراكات الدولية والتعاون في الجوانب العلمية وبناء القدرات، والتي يمكن أن توفر شكلاً من أشكال الحوار السياسي.

٣- كذلك تحتاج إلى الاستمرارية في العملية الدبلوماسية، حيث إنّ طبيعة الأنهار المتغيرة تحتاج إلى التعاون المستمر، وتبادل المعلومات باستمرار بشكل يتوافق مع الطبيعة المتغيرة للأنهار.

٤- وفي حال فشل الحوار بشكلٍ يمنع العمل من التقدم فإنّ الدبلوماسية المائية تحتاج إلى جهود وسيط أو طرف ثالث يساعد في تسوية هذه القضايا العالقة بين الأطراف، وقد يكون هذا الطرف خبيراً دولياً أو دولة أو مؤسسة دولية تُجمع عليها الأطراف مثل البنك الدولي، والذي يمكن أن يلعب دوراً حيوياً عبر تمويل المشروعات المشتركة، أو تقديم أموال لمشروعات البنية التحتية من أجل المساعدة في تجاوز الأزمة الراهنة.

---

(١) Peter P. Mollinga. «Water Policy - Water Politics: Social Engineering and Strategic Action in Water Sector Reform», ZEF Working Paper (Bonn: Center for Development Research, -University of Bonn Series No.19, ISSN 1864 6638, 2007) p.9.

(٢) Idem.

(٣) Ashfaq Mahmood, Zakir Hussain Dahri (etal), Water Diplomacy & Water Cooperation (Islamabad: International Union for Conservation of Nature and Natural Resources, 2014-), pp.9.

المطلب الثاني: السياسات المائية في الجنوب الإفريقي:

تُعد الأنهار الدولية في منطقة الجماعة التنموية للجنوب الإفريقي الـSADC أحد أهم الموارد الطبيعية التي تعمل الجماعة على تنميتها، فأحواض الأنهار التي تمتد عبر الحدود الدولية يتمّ تشاركها من قِبَل دولتين أو أكثر، وتشكل قرابة ٦٨٪ من مساحة المنطقة، ويعتمد عليها قرابة ٧٤٪ من إجمالي السكان، كذلك فإنّ العديد من مصادر المياه الجوفية يتشارك فيها أكثر من دولة، وتمتد أيضاً عبر الحدود الدولية، لذلك فإنّ استخدام المياه في أحد المناطق يؤثر بالطبع على استهلاكها في المناطق الأخرى الموجودة في نفس نظام النهر[١].

وقد شهدت منطقة الجنوب الإفريقي العديد من النزاعات حول الأنهار الدولية، مثل النزاع بين كلٍّ من بوتسوانا وناميبيا حول ملكية الجزيرة المعروفة بـ(كاسيكيلى/ سيدودو) منذ عام ١٩٩٦م، وهو أول نزاع حول نهر دولي في إفريقيا يُعرض على محكمة العدل الدولية، وقد أودعت الدولتان نص الاتفاق الخاص بينهما، الذي دخل حيّز التنفيذ في ١٥ مايو ١٩٩٦م، بشأن إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه؛ ليتم وضع حدٍّ للنزاع الحدودي بينهما؛ وقد أشار هذا الاتفاق إلى الطلب من المحكمة الفصل في النزاع بينهما على أساس المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وألمانيا عام ١٨٩٠م بشأن ترسيم مناطق نفوذهما في منطقة الجنوب الإفريقي، وكذلك مبادئ القانون الدولي[٢].

وقد قضى حكم المحكمة بأنّ القناة الشمالية لنهر تشوبي حول جزيرة كاسيكيلي وسيدودو هي القناة الرئيسية للنهر، وبالتالي فإنّ الجزيرة تشكّل جزءاً من أراضي دولة بوتسوانا، ولاقى حكم المحكمة ترحيباً كبيراً، وأنهى نزاعاً ذا مستوى عالٍ من التوتر، بعد فترة طويلة من المفاوضات والوساطة غير الناجحة والتهديدات العسكرية والعمل العسكري بعد قيام القوات البوتسوانية باحتلال الجزيرة.

وقد شهدت منطقة الجنوب الإفريقي نزاعاً آخر بين ناميبيا وجنوب إفريقيا على المجرى الأسفل من نهر الأورانج، يتشابه في عناصر كثيرة مع النزاع بين ناميبيا وبوتسوانا حول جزيرة كاسيكيلي/ سيدودو، من حيث المسألة الأساسية المرتبطة بالسيادة على الحدود، فالنزاع بين الدولتين- بخلاف كونه نزاعاً حول السيادة- إلا أنه نزاع حول حقوق الرعي والحقوق التعدينية من النفط والغاز والماس.

وعقب استقلال ناميبيا عام ١٩٩٠م عن جنوب إفريقيا، ثار النزاع بين الدولتين حول الحدود، فقد توقعت جنوب إفريقيا أن تتنازل ناميبيا عن حقوقها في نهر الأورانج، بينما توقعت ناميبيا أن تتنازل جنوب إفريقيا عن حقوقها في الثروة المعدنية، فضلاً عن النزاع حول خليج والفيس الواقع شمال نهر الأورانج، والذي يُعد الميناء الأبرز على طول الساحل الناميبي نظراً لأنه محمية طبيعية ويُعتبر من الممتلكات الثمينة.

وقد أظهرت الحكومة الجديدة، التي تشكلت

(١) Elizabeth J. Kistin, Trans- boundary Cooperation in SADC: From Concept TO Implementation, Paper Prepared For The 8th Water Net /WARFSA/ GWP-SA Symposium, 30 October – 3 November (Lusaka, WARFSA, 2007), pp. 1- 2.

(٢) Peter J. Ashton, «Southern African Water Conflicts: Are they Inevitable or are they Preventable?, « Water for Peace in the Middle East and Southern Africa (Hague: Green Cross international, 2nd world water forum, 20 March, 2000), pp. 11-13.

في أعقاب زوال نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا في عام ١٩٩٤م، تفهماً واضحاً لإعادة ترسيم الحدود بين الدولتين حول نهر أورانج، بشكلٍ يسمح لكلتا الدولتين بالحصول على المياه اللازمة لكلٍ منهما، بما يتوافق مع مبادئ القانون الدولي، وما نصت عليه أحكام المادة ١٤ من الدستور الناميبي، ومن ثَم تمّ التوصل إلى اتفاق شرف بين كلٍ من الرئيسين نجوما رئيس ناميبيا ونيلسون مانديلا رئيس جمهورية جنوب إفريقيا، على أن يكون الحدّ الفاصل بين البلدين هو منتصف المجرى الملاحي لنهر أورانج Thalweg، إلا أنّ جنوب إفريقيا كانت بطيئةً ومترددةً في التخلي عن هذه الحقوق، ولذلك فقد ظل النزاع قائماً لفترة طويلة حول منطقة النهر السفلي، التي تتحكم جنوب إفريقيا فيها وفي مواردها (المعدنية والأراضي والمياه)[١].

ثم عيّنت الدولتان فريقاً من الخبراء لتحديد الحدود بينهما بشكلٍ دقيق على طول مجرى النهر، وتمّ إنتاج العديد من الصور والخرائط والمسوحات بواسطة الأقمار الصناعية لتحديد منتصف المجرى الملاحي للقناة الرئيسية للنهر، وتمّ عمل أكثر من سبعين خريطة، غير أنّ جنوب إفريقيا عادت مرّةً أخرى لتؤكد أنّ على ناميبيا احترام مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية التي تقضي باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار؛ على الرغم من توقيع الدولتين لاتفاقية عام ١٩٩٣م لإعادة ترسيم الحدود[٢].

خريطة توضح الجزر المتنازع عليها على طول الحدود بين ناميبيا وجنوب إفريقيا

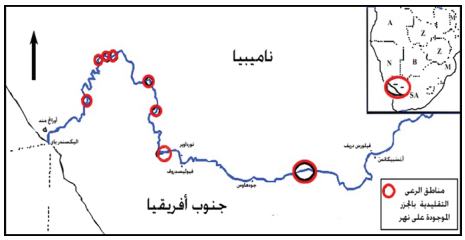

Source: Pal Arne Davidsen, "The Making and Unmaking of the Politics of Exceptionality Studying Processes of Securitisation and Desecuritisation in the Orange and Okavango River Basins", MA Thesis (Bergen: The University of Bergen, Institute of Comparative Politics, November 2006), p.53.

وقد تعرّض النظام في ناميبيا لضغوطٍ داخلية شديدة من أجل إعادة تفعيل المفاوضات مرّة أخرى للوصول إلى تسوية بشأن ترسيم الحدود بين الدولتين، وتفعيل اتفاق الشرف الذي تمّ بين الرئيسين نجوما ونيلسون مانديلا، إلا أنّ الحكومة الناميبية تحيط المفاوضات التي تقوم بها بكثيرٍ من السرية والغموض خشية توتر العلاقات الدبلوماسية مع جنوب إفريقيا، وخاصةً أنّ نجاح الدولتين في تشكيل لجنة مشتركة لإدارة خليج والفس قد أثرت بشكلٍ أو بآخر في تأجيل مفاوضات ترسيم الحدود بشأن نهر أورانج[٣].

وعلى صعيد التعاون في المنطقة؛ فقد اتجهت منطقة الجنوب الإفريقي بعد انتهاء الحروب الأهلية التي عصفت بها، وكذلك انتهاء النظام

(١) Lazarus Hangula, «The constitutionality of Namibia's territorial integrity», in Anton Bцsl, Nico Horn, Andrй du Pisani (eds.), Constitutional democracy in Namibia A critical analysis after two decades (Windhoek: Macmillan Education Namibia, 2010) P.193.

(٢) Antoinette G. Sebastian, «Trans boundary water politics: conflict, cooperation, and Shadows of the past in Okavango and orange river basin of south Africa», PH.D Thesis (Maryland: Faculty Of The Graduate School, University of Maryland, 2008). pp. 120- 123.

(٣) للمزيد عن موقف وزارة الخارجية الناميبية بشأن إعادة ترسيم الحدود على نهر أورانج؛ انظر: http:// observer24.com.na/national/1491-orange-river-dispute-shrouded-in-secrecy

العنصري في جنوب إفريقيا إلى إنتاج أحد أهم بروتوكولات التعاون حول الأنهار الدولية، والذي دخل حيّز النفاذ في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٨م، وقد تمّ تنقيح ذلك البروتوكول في ٧ أغسطس عام ٢٠٠٠م من أجل إدارة التعاون، وتقاسم المنافع حول الأنهار الدولية لتتحول إلى أحد أسباب التعاون بدلاً من كونها أحد أهم مصادر الصراعات والحروب حول العالم وفي القارة الإفريقية[١].

ويهدف هذا البروتوكول إلى توثيق التعاون والتنسيق من أجل حماية وإدارة استخدام المجاري المائية المشتركة، وتعزيز دور الجماعة من أجل الوصول إلى التكامل الإقليمي، كما يسعى إلى تسهيل إقامة مؤسسات مشتركة لإدارة المجاري المائية، وتعزيز الاستخدام المستدام والعادل والمنصف للمجاري المائية، وتشجيع التنمية المتكاملة بيئياً لإدارة المجاري المائية، تعزيز التشريعات والسياسات التخطيطية لتنمية وحماية المجاري المائية المشتركة، وتوفير الموارد اللازمة لهذا الغرض، وأخيراً تشجيع تبادل المعلومات، وبناء القدرات، وتطبيق التكنولوجيا المناسبة لإدارة الموارد المائية بفاعلية[٢].

ومن أبرز العوامل التي ساعدت منطقة الجنوب الإفريقي على النجاح في إدارة الأنهار الدولية الموجودة بها: هو أنّ الاتفاقيات التي تمّ إبرامها كانت مرنة، بحيث تسمح بوجودها إلى جانب الاتفاقيات السابقة، وفي الوقت نفسه لا تلغي عقد اتفاقيات على المستوى الثنائي بين الدول الواقعة على حوض النهر بشكلٍ ييسر عملية التنمية الاقتصادية، وبذلك تكون قد نجحت في الدمج في الإطار المؤسسي بين العمل الجماعي والعمل الثنائي دون تعارض بينهما، مع مراعاة الاتفاقيات الإقليمية والدولية المعنية بإدارة الموارد المائية، وعليه لا تجد أغلب الدول فرصة للاعتراض، أو محاولة التحلل من التزاماتها تجاه تلك الاتفاقيات بشكلٍ من الاشكال.

كما نجحت الجماعة التنموية في توفير المعلومات الصحيحة عن كل حوض نهر، عبر العديد من الدراسات التي تقوم بها اللجان المتخصصة في هذا الشأن، بحيث يمكنها توفير تلك المعلومات في حالة حدوث نزاع بين الدول الأطراف في حوض النهر، ومن ثَم يمكن للمفاوضين الاستناد إلى معلوماتٍ على جانبٍ كبير من الدقة والحيادية، الأمر الذي ييسر عملية التفاوض بوصفها أحد أبرز الوسائل السلمية لتسوية النزاعات بين الدول، وفي حال إخفاق المفاوضات يتمّ اللجوء إلى محكمة السادك لتسوية النزاع بقرار مُلزم للأطراف[٣].

ونتيجةً لما سبق؛ فقد شهدت منطقة الجنوب الإفريقي واحداً من أكبر مشروعات التعاون الناجحة في القارة الإفريقية، بين كلٍّ من جنوب إفريقيا وليسوتو، على الرغم من العقبات التي أدت إلى توقفه، وهو مشروع مرتفعات ليسوتو، والذي يُعد من ناحية أخرى أول محاولة ناجحة لتسعير وبيع المياه في القارة الإفريقية، حيث تحصل ليسوتو سنوياً على مبلغ ١,٣ مليار دولار

(١) Aaron T.Walf, Annika Kramer (etal), "Water Can Be A Pathway To Peace, Not War ", Navigating Peace (Pennsylvania: Woodrow Wilson international Center For Scholars, NO. 5-1, July 2006), pp.3.

(٢) Souther African Development Community, Revised Protocol on shared Watercourses in the Southern African Development Community, (Windhoek, 2000, Article (2

(٣) Aaron T.Walf, Annika Kramer (etal), «Water Can Be A Pathway To Peace, Not War «, Navigating Peace (Pennsylvania: Woodrow Wilson international Center For Scholars, NO. 1, July 2006), p.3.

من جنوب إفريقيا مقابل المياه التي تحصل عليها جنـــوب إفريقيا لمنطقة جوتنـــج الصناعية، وفي المقابل تحصل ليســـوتو على الكهربـــاء اللازمة للتنمية الصناعية والاجتماعية فضلاً عن عائدات بيع المياه[١].

المطلب الثالث: السياسات المائية في منطقة غرب إفريقيا:

شـــهدت منطقة غرب إفريقيا واحداً من أكثر الصراعات حول الأنهار الدولية دموية، فقد شهد نهر السنغال صراعاً دامياً بين موريتانيا والسنغال حول نهر السنغال في منتصف أبريل عام ١٩٨٩م، في أعقاب مقتل فلاحين ســـنغاليين من قِبَل قوات حـــرس الحدود الموريتانية، فـــي صراع متصاعد بشأن حقوق الرعي بين الدولتين، وتطور الأمر إلى غارات انتقامية وعمليات نهب وسلب وسفك للدماء من الجانبين، بينما نزح أكثر من ٢٥٠٠٠٠ شخص إلى مناطق بعيدة عـــن منطقة الصراع، ويُعد هذا الصراع أحد نماذج الصراعات حول الأنهار الدولية التي تتعلق بالســـيادة، بشكلٍ مباشر أو بشكلٍ غير مباشر بسبب النهر ذاته؛ فموريتانيا لم تكن بحاجة فعلية إلى المياه من نهر الســـنغال؛ وذلك بســـبب وفرة مياههـــا الجوفية، وكذلك ســـقوط الأمطار الصيفية عليهـــا بكثافة تبلغ أكثر من ٦٠٠ ملليمتر في بعض الأحيان[٢].

وقد لعبت الأســـباب الاقتصادية والسياســـية والاجتماعية دوراً بارزاً في نشأة الصراع الذي كان بمثابة صدمـــة قوية للمراقبين، فالدولتان تتمتعان بتاريخ مشترك من التقاليد الثقافية والدينية التي يرجع تاريخها إلى قـــرون مضت، وكذلك الترابط الاقتصادي بين البلدين الذي شـــهد تحسناً كبيراً في الســـنوات التي ســـبقت تلك الأحداث، فضلاً عن التداخل بين الشعبين، فأكثر من نصف مليون موريتاني يعيشون في السنغال، وكذلك الحال فإنّ أكثر من ســـبعين ألف شخص سنغالي يعيشون في موريتانيا، وســـاهموا من خلال الأنشطة التجارية التي يقومون بها فـــي النمو الاقتصادي فيها، وهو ما يشـــكل مثالاً للاندماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان في الدولتين[٣].

بيـــد أنّ القائميـــن على الحكم فـــي البلدين، ولأســـباب مختلفة عمدوا إلى اختلاق الأساطير، التي من شـــأنها أن تهدم ذلك الترابط التاريخي، عبر العديد من الوقائع التي يستند إليها كل طرف، والتي تبـــدو للوهلة الأولى صحيحة، إلا أنّ النظرة المدققة للأمور كفيلة بتوضيـــح ما يمكن اعتباره من طـــرف كل جانب بأنه خطـــوة أولى في إطار مخطط مـــدروس للتصعيد من طرفه؛ وذلك بفعل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياســـية في كلٍ مـــن الجانبين، والتي يريد بها كل طرف إحكام السيطرة على الحكم في بلاده من ناحية، والتغطية على المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها كل دولة مـــن الدولتين من جانب آخر، فضـــلاً عن التمايز الاجتماعي بين الجماعات المشـــكلة للمجتمع في كلٍ من الجانبين[٤].

(١) Piet Heyns, “Water-resources management in southern Africa», in Mikiyasu Nakayama (ed.), International Waters in Southern Africa (Tokyo: -United Nation University Press, 2003), pp.19 .20

(٢) -Mauritanian – Senegalese Border War 1989 :at 1991 http://www.onwar.com/aced/data/sierra/ - senegalmauritania1989.htm

(٣) Charles C. Stewart, «Une interpяitation du conflit sйnйgalo-mauritanien», Revue du monde musulman et de la Mйditerranйe, (paris: l’universitй de lyon, Volume 54 Numйro 1, .162-1989), pp. 161

(٤) د. صالح بكتاش، النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي (القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٢م)، ص (١٢١-١٢٢).

وقــد أدى إعــلان الجانــب الموريتاني، في نوفمبر ١٩٨٨م، عن مطاردة الســلطات السنغالية لقطعان الإبل الموريتانية التي ترعى في الأراضي الســنغالية إلى تصاعد الأزمــة، وكذلك إلى قيام السلطات السنغالية وبدون سابق إنذار بمنع دخول الســلع الموريتانية إلى أراضيهــا متعللة بمبررات واهية ومتناقضة. بينما يشــير الجانب السنغالي إلى تلك الوقائع بتفســير مختلــف، حيث يرى أنّ مطاردة الإبــل الموريتانية جاء نتيجةً لعدم مراعاة الرعاة الموريتانيين- بتأييد وإيعاز من حكومتهم- للاتفاقات المعقودة بين البلدين، والمنظمة لحركة الرعى، كما يرى أنّ وقف التبادل التجاري جاء رداً على ما قــام به الجانــب الموريتاني من مصادرة للأراضي التي كانت بحيازة سنغاليين على الضفة الموريتانيــة للنهر، والتي بــدأ تنفيذها في أكتوبر ١٩٨٨م ضارباً بذلك عــرض الحائط بالاتفاقيات التي توصــل إليها الطرفان في هذا الشــأن في يونيو ١٩٨٨م[١].

وقــد جرت العديــد من المحاولات لتســوية الصراع بين كلٍّ من موريتانيا والسنغال، كان أبرزها جهود الوســاطة التي قامت بهــا منظمة الوحدة الإفريقية من خلال رئيس الدورة السنوية للمنظمة موسى تراوري رئيس جمهورية مالي، وذلك لإعادة التفــاوض بين الدولتين من أجل تســوية الصراع بينهما، إلا أنّ أنها باءت بالإخفاق، واســتمرت تلك الجهود لإعادة العلاقات بينهما مرّة أخرى في ظل رئاســة مصر للدورة الســنوية للمنظمة، وقد كان للبيئــة الدولية أثرٌ كبير فــي نجاح تلك المبادرة، حيث نجحت جهود الوســاطة، وتــمّ الاتفاق على عــودة العلاقات الدبلوماســية بينهما بعد انقطاع استمر لمدة ثلاث سنوات[٢].

أمــا على صعيــد التعاون فــي منطقة غرب إفريقيــا، فنتيجةً لموجات الجفــاف التي ضربت المنطقة خلال الفترة من ١٩١٠م حتى ١٩١٤م، ثم موجة أخرى أقل شــدة خلال الفترة من ١٩٤١م- ١٩٤٢م، إلا أنّ الموجــة الأعنــف مــن موجــات الجفاف هي تلك التي ضربت المنطقة خلال حقبة الســبعينيات والثمانينيات، وأثرت- بشكلٍ واضح- على البيئة الطبيعيــة في المنطقة، حيث انخفض حجم بحيرة تشــاد إلى الثُلث، وعانى نهر السنغال من انخفاض إيراده بشكلٍ لم يشهده إلا خلال عام ١٩٠٤م، الأمر الــذي أدى إلى نفوق نحو ٩٠٪ من الثروة الحيوانية في المنطقة، وعانت بعض الدول التي واجهت صعوبات اقتصادية بالغة السوء نتيجة فقدانها للمحاصيل التجارية، مثل الفول السوداني في الســنغال، والقطن في مالي، الأمر الذي أدى إلــى انخفاض الناتج القومي الإجمالي لدول غرب إفريقيا بقيمة ٥٠٪، وترك آثــاراً اقتصادية بالغة جعلــت المنطقة مــن أفقر دول العالــم في ذلك الوقت[٣].

وقد دفعت هذه الأوضاع إلى التفكير في إقامة بعض المشــروعات التي من شأنها أن تساعد في التحكــم في إمدادات المياه فــي المنطقة، ومنها مشــروع ســدّ ديامــا Diama، ويقع بالقرب من سانت لويس بالسنغال عام ١٩٨٦م، وسدُ ماناتالي Manantali فــي مالي على أحــد روافد النهر عام ١٩٨٨م، حيــث أتاح هذان السَّــدَّان إمكانية

(١) نفسه.

(٢) Organization of African unity, Resolution on the Mauritania – Senegal Dispute. AHG/RES.199 (XXVI) in Resolution Adopted by Twenty-sixth Ordinary Session of The Assembly of Head of State and Government, Addis Ababa, 9-11 July 1990.

(٣) Hal Sheets, The Desert: Failures of International Relief in the West African Drought (Washington: The Carnegie Endowment for International Peace, 1974), p.11.

التحكم في مياه نهر السنغال بغرض استغلالها في العديد من المشـــروعات كالزراعة، وتوليد الطاقة الكهربائية، والملاحة، حيث قُدّرت المساحة التي سيسمح السدان بزراعتها بنحو ٣٧٥,٠٠٠ هكتار، يتمّ توزيعها بين الدول المستفيدة، وهي: السنغال– مالي – موريتانيا. وقُدِّرَت المساحة القابلة للزراعة التي يتيحها المشـــروع للســـنغال بنحو ٢٤٠,٠٠٠ هكتار، في حين قُدرت المساحة بالنسبة لموريتانيا بنحو ١١٠,٠٠٠ هكتار.

وعلى الرغم من أنّ فكرة إقامة المشـــروعين كانت تهدف إلى دعم فكرة التعاون؛ فإنها أدت إلى تصعيد الخلافات بين كلٍّ من السنغال وموريتانيا، حيث اتهمت موريتانيا السنغال بمحاولة السيطرة بالكامل على مياه نهر السنغال، وتحقيق مصالحها دون مصالح باقي دول الحوض[١].

وقد شهدت العقود الستة الماضية تقدّماً كبيراً في إدارة الأنهار الدولية في منطقة غرب إفريقيا، حيث تميزت تلك الفترة بإنشاء منظمة إدارة بحيرة تشاد في عام ١٩٦٤م، ومنظمة إدارة نهر السنغال في عـــام ١٩٧٢م، وهيئة إدارة نهر النيجر في عام ١٩٨٠م، وهيئـــة إدارة نهر فولتـــا في عام ٢٠٠٦م، وقد أدى إنشـــاء تلك المنظمات إلى إحداث نقلة نوعية فـــي تطوير الجماعـــة الاقتصادية لمنطقة غرب إفريقيا، والتي وضعت في عام ٢٠٠٠م خطة العمل الإقليمية لإدارة الموارد المائية، وأنشـــأت مركز تنســـيق الموارد المائية في عام ٢٠٠١م من أجل تعزيز التشاور الدائم والعمل من أجل التنمية المســـتدامة للمياه في المنطقة، والسعي للتكامل الاقتصادي والاجتماعي[٢].

ويُعد الفقر بجميع أشكاله هو التحدي الرئيسي الذي يواجه بلـــدان غرب إفريقيـــا، إذ إنّ الواقع هـــو أنّ دول الجماعة الاقتصاديـــة لغرب إفريقيا الخمسة عشـــر هي من أكثر دول العالم فقراً، لذا يجب عليها تنفيذ سياســـات واســـتراتيجيات من أجل تســـريع وتيرة النمو للحدّ مـــن ظاهرة الفقر وفقاً لرؤية الجماعة في شـــتى المجالات المائية والبيئية لعام ٢٠٢٥م، وذلك من خلال توفير المياه والصـــرف الصحي، والعمل على زيـــادة الإنتاجية الزراعية، ومكافحة التلـــوث، وإدارة وتنمية البنية التحتية للأنهار الدولية الموجودة فيها.

وقد تمّ إعداد رؤية غرب إفريقيا لإدارة الموارد المائية عبر إنشاء خريطة بالموارد المائية لكل بلد بصورة منفصلة، وطرق إدارتها، ومن ثَم تمّ إنشـــاء فريق من أجل العمل على صياغة أولية لتلك الرؤية بالتعاون مـــع المنظمات الإقليمية الفرعية العاملة في مجال إدارة الموارد المائية في غرب إفريقيا، حتى تـــمّ التصديق عليها في اجتماع مجلس وزراء المياه للجماعة الاقتصادية في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧م، وتُقدِّم تلك الوثيقة رؤية بشـــأن السياســـة المائية الإقليمية وأهدافها وتحدياتها.

المطلب الرابع: السياسات المائية في شرق إفريقيا:

يُعـــد النزاع حـــول حوض النيـــل، وكيفية تقاسم المياه بشـــكلٍ منصف وعادلٍ بين دول حوض النيل، هو أبرز النزاعات الموجودة في

(١) Andrea Nicolaj, «The Senegal Mauritanian Conflict», Rivista Trimestrale Di Studie Documentazione (Roma: Istituto italiano per l'Africa e l'Oriente, Anno 45, No. 3, September 1990), pp. 470-471.

(٢) Charles A. Biney, «Integrated Water Resources Management For Sustainable Use: The Case of The Volta Basin In West Africa», in Foday Bojang (ed.), Managing Africa's water resources: integrating sustainable use of land, forests and fisheries (Accra: Food and Agriculture organization (FAO), 2012), pp. 19–20.

منطقة شرق إفريقيا، فعلى الرغم من كون نهر النيل هو أحد أطول الأنهار الإفريقية الدولية؛ فإنه لا يزال يفتقد لوجود إطار مؤسسي واحد يضمّ كل دول الحوض، تستطيع من خلاله الدول المتشاطئة تحقيق التعاون الفعال حول النهر.

فالنزاع حول نهر النيل هو نزاع معقد بطبيعته، فمن ناحيةٍ هو نزاع بسبب كمية المياه والإنشاءات بين دول المنابع ودول المصب، ومن ناحيةٍ أخرى هو نزاع قانوني، حيث تتمسك دول المصب بالاتفاقيات القائمة بالفعل، والتي تكفل حقوقها التاريخية المكتسبة، بينما ترى دول المصب أنها اتفاقيات مجحفة لم توقّعها، وإنما وقّعتها الدول المستعمرة نيابةً عنها لتحقيق مصالحها.

فإثيوبيا وأوغندا تريان بوصفهما دولتي المنبع الرئيستين، اللتين توفران المياه لنهر النيل من بحيرتَي فيكتوريا وتانا، أنّ من حقهما اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تحقق أقصى استفادة ممكنة من حوض النيل بغضّ النظر عن مصالح دول المصب، ضاربتين عرض الحائط بمبادئ القانون الدولي[1].

وتواجه إدارة الموارد المائية في حوض النيل العديد من التحديات التي لها تأثير كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الحوض، وتتمثل في التحديات ذات الطابع الاقتصادي والقانوني والسياسي، فضلاً عن التحديات البيئية التي تُواجهها دول حوض النيل، والتي يمكن تفصيلها فيما يأتي:

أولاً: التحديات الاقتصادية:

١- النمو السكاني المطرد:

من التحديات الاقتصادية التي تواجه دول حوض النيل النمو السكاني المطرد، حيث يزيد عدد السكان فيها عن ٤٣٧ مليون نسمة، وقد تضاعف هذا العدد منذ خمسينيات القرن الماضي، ومن المُرجح أن يتزايد هذا العدد بحلول عام ٢٠٣٠م ليصل إلى قرابة ٦٤٨ مليون نسمة، أي بزيادة قدرها ٥٣٪ من عدد السكان في عام ٢٠١٠م.

وقد ينظر البعض إلى الزيادة السكانية على أنها تمثل فرصة للتنمية إذا تمّ استغلالها على الوجه الأمثل، حيث إنها تمدّ الدول بالأيدي العاملة اللازمة للتنمية الاقتصادية، وتضمن سوقاً كبيراً للمنتجات والسلع التي يتمّ تصنيعها، إلا أنها في الوقت نفسه تمثل تحدياً على اقتصادات الدول النامية، حيث يزيد من تدهور الموارد الطبيعية، مما يمثل ضغوطاً إضافية على الاقتصادات الوطنية (النقل، التعليم، الصحة، المياه، الطاقة، الخدمات... إلخ)، فضلاً عن كونها تزيد من المخاوف بشأن الأمن الغذائي، وتزيد من الهجرة من الريف إلى المدن، وما يصاحب ذلك من مشاكل زيادة التحضر.

وبناءً على ما سبق؛ تطرح الزيادة السكانية مزيداً من التحديات على دول حوض النيل، حيث تُشير الإحصاءات إلى أنّ ما يزيد عن ٧٢٪ من السكان في عام ٢٠٣٠م سيعيشون في المناطق الريفية في دول حوض النيل، وهو ما يعني زيادة الضغوط على المياه والأراضي والموارد البيئية، وذلك نتيجة الاعتماد على الزراعة الموسمية، فضلاً عن تزايد معدلات الفقر في المناطق الريفية، ومن ثَم تزيد معدلات الهجرة إلى المدن، ويتزايد الطلب على المياه والطاقة، وهو ما يرفع من حدة التنافس بين دول حوض النيل من أجل

(١) Ashok Swain, « Challenges for water sharing in the Nile basin: changing geo-politics and changing climate», Hydrological Sciences Journal, (London: Taylor &Francis Group, 56 (4), 2011), p.690.

توفيـــر احتياجات ســـكانها من الميـــاه والطاقة الكهربائية[١].

٢- الفقر:

على الرغـــم من التقدم الجيـــد الذي حققته العديد مـــن دول حوض النيل فـــي مجال التنمية الاقتصادية ومعدلات الاســـتثمار، فإنّ معظم دول الحوض تُصنـــف على أنها من أقـــل بُلدان العالم من حيث التنمية وفقاً لمؤشـــر التنمية البشـــرية، حيث تعتمد غالبيـــة اقتصادات دول الحوض على القطاع الزراعي، والذي يعتمد- بشـــكلٍ أساسي- على الزراعة المطيرة، كما تعتمد على المحاصيل التصديريـــة كمصدر للعملة الصعبـــة، مثل (البن والشـــاي وما إلى ذلـــك)، ولا يـــزال الاتجاه نحو التصنيع محدوداً للغاية باستثناء مصر[٢].

ويشـــكل الفقر وانعدام الأمن الغذائي مصيراً مشـــتركاً لدول حـــوض النيل، ومع ذلـــك فهناك اختلاف ملحوظ بين مستوياته، ويتراوح بين بلدان دول الحـــوض النيل ما بيـــن ٤٠ إلى ٩٠٪، وتعود تلك النســـبة العاليـــة من الفقر إلـــى العديد من الأســـباب، منها البطالة، وتدهور البيئة والتغيرات المناخية التي أدت إلى العديد من الآثار الســـلبية على مســـتوى المعيشة لدى ســـكان حوض النيل، فضلاً عن الاضطرابات الاجتماعية والسياســـية، ومن ناحيةٍ أخرى هناك زيادة في الفســـاد وعجز الحكومات عن تلافي تلك الآثار السلبية[٣].

ثانياً: التحديات القانونية:

تنبع هـــذه التحديات من تمســـك كلّ طرف مـــن أطراف دول حوض النيـــل برأيه فيما يتعلق بالاتفاقيات الســـابقة، والتي تمّ توقيعها من قِبل القوى الاســـتعمارية، وبخاصـــة اتفاقية ١٩٢٩م، والتي بموجبها تمّ تخصيـــص الحقوق التاريخية المتعارف عليهـــا لدولتي المصب والممر (مصر والســـودان)، وكذلك اتفاقيـــة ١٩٥٩م بين كلٍّ من مصر والســـودان، والتي زادت بســـببها حصتهما لتصل إلى ٥٥,٥ مليـــار م٣ لصالح مصر؛ مقابل ١٨,٥ مليار م٣ للســـودان، وهـــو ما ترفضه دول المنبع[٤].

وكلّ دولة من دول حوض النيل تقدّم أســـانيد تؤكد حجيتها من خلال الاستناد إلى مبادئ القانون الدولي، وتتمســـك بتلك الحجج والآراء القانونية المختلفـــة، دون الالتفات للخطر المحدق بكل دول الحوض في حال اســـتمرار النزاع بينها، فالمعادلة الصفرية في جنـــي المنافع لن تؤدي إلا إلى مزيد من النزاع والصراع حول مصادر المياه[٥].

فمن ناحيةٍ؛ أعلنـــت أوغندا في عام ٢٠٠٤م، ومن جانب واحد، إنشاء خط أنابيب لتوصيل المياه من بحيرة فيكتوريا إلـــى المناطق التي تُعاني من نقص المياه لديها بطول ١٧٠ كم، وهو ما يشـــكّل انتهـــاكاً صارخاً لاتفاقيـــة ١٩٢٩م، وكذلك قامت كينيا بإعلان رفضهـــا القيود المفروضة على دول المنبع بســـبب اتفاقية ١٩٢٩م، وأعلنت انسحابها

(١) Nile Basin Initiative, Nile Cooperation Opportunities &Challenges (Entebbe: Nile Basin Initiative, September 2014), pp.6-7.

(٢) Ibid. P.9.

(٣) Ismail Elkhalifa Suleiman, Ali Abdel Azziz Salih (etal), "Food-Poverty-Vulnerability Index Analysis for the Nile Basin Region (Ethiopia, Kenya and Sudan), (Entebbe: Socio-economic Development and Benefit Sharing Nile Basin Initiative, 2009), pp. 3-4.

(٤) Ashok Swain, «Challenges for water sharing in the Nile basin: changing geo-politics and changing climate», Hydrological Sciences Journal, (London: Taylor &Francis Group, 56 (4), 2011), p.690.

(٥) Kinfe Abraham, Nile Opportunities Avenues Toward A Win–Win Deal (Addis Ababa: The Ethiopian International Institute For Peace and Development, 2004), pp.96–97.

من الاتفاقية بحجة أنّ مَن قام بالتوقيع عليها هي القوى الاستعمارية، والتي راعت مصالحها فقط بغضّ النظر عن مصالح دول المنبع، فيما تتبع إثيوبيا سياسة فرض الأمر الواقع، حيث أعلنت إنشاء سدّ النهضة بسعة تخزينية ضخمة بغض النظر عن موافقة كلّ من مصر والسودان.

ومن ناحية أخرى، وبالنظر إلى سياسة دولتي المصب والممر إزاء حوض النيل، فمصر تتمسك بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالحقوق التاريخية المكتسبة، وترفض التفريط في تلك الحقوق على الرغم من أنها تعاني عجزاً مائياً شديداً يصل بها إلى ما دون خط الفقر المائي.

بينما ترى السودان من ناحية أخرى؛ تمسكها بالمعاهدات التاريخية القائمة، من أجل الحصول على حقوقها التاريخية التي تكفل لها الأمن المائي، وخصوصاً أنها تستهلك ما بين ١٢–١٦ مليار م٣ لريّ ما يقرب من٣ ملايين فدان من الأراضي الزراعية سنوياً لديها، بينما تعتبر مياه النيل- من جهةٍ أخرى- ورقة ضغط تمارسه على مصر في أوقات الخلاف بينهما[١].

وبناءً على ما سبق؛ يمكن القول بأنّ التحدي القانوني المهم، الذي يواجه دول حوض النيل حتى الآن، هو أنه لا يوجد اتفاق قانوني شامل يجمع كل دول حوض النيل، وأنّ الخلاف ما هو إلا على اتفاقيات قديمة تعود إلى عهود قديمة لم تعد تتناسب مع التغيرات التي يجب مراعاتها في المعاهدات الجديدة، مثل التغيرات البيئية التي تتواكب مع متطلبات التعاون الحديثة، والتي يمكن

من المهم لدول حوض النيل إدراك الفوائد التي يمكن جنيها من جراء التعاون في حوض النهر من خلال التكامل بين دول الحوض

من خلالها إدراك أهمية الفوائد التي يمكن جنيها من وراء التعاون حول النهر.

ثالثاً: التحديات البيئية:

تشير الدراسات البيئية إلى أنّ قارة إفريقيا، منذ ستينيات القرن الماضي، ارتفعت درجة الحرارة بها بمعدل ٠,٥ درجة مئوية، بينما زادت درجة الحرارة في كلٍّ من إثيوبيا وأوغندا بحوالي ١,٣ درجة مئوية، الأمر الذي أثر- بشكلٍ كبير- في مستويات سقوط الأمطار في منطقة البحيرات العظمى ومرتفعات إثيوبيا، ونتيجةً لذلك الارتفاع في درجة الحرارة زادت معدلات بخر المياه، وهو ما يقلل من معدل الجريان السطحي لنهر النيل.

ومن النتائج المتوقعة نتيجة التغيرات المناخية على دول حوض النيل، ونتيجةً لارتفاع درجة حرارة الأرض، أن تكون مصر هي الدولة الوحيدة المهددة من دول حوض النيل نتيجة ارتفاع مستوى مياه البحار، وهو ما يهدد بإغراق منطقة الدلتا بالكامل، وسيكون له عواقب وخيمة على الأمن المائي والغذائي في مصر[٢].

(١) Debay Tadesse, «Review of early experiences, current challenges and opportunities among the Nile Basin riparian states», in Debay Tadesse (ed.), Climate change and transboundary water resource conflicts in Africa (Nairobi: Institute for Security Studies, Work Shop Report Mombasa, 30 September 2009), p. 8.

(٢) Franziska Piontek, «The Impact of Climate Change on Conflict and Cooperation in the Nile Basin», M.A Thesis (Hamburg: Institut fьr Friedensforschung und Sicherheitspoliti, Universitдt Hamburg, 2010), pp. 32-34.

ويُتوقع أن تواجه أوغندا العديد من التحديات في القطاع الزراعي في المستقبل القريب، والذي يُعد أحد أهم القطاعات التي تعتمد عليها بشكل يؤثر في خطط التنمية في البلاد، وذلك نتيجة التغيرات المناخية والتقلبات الشديدة في المناخ، والتي من المقدر أن تؤثر- بشكلٍ كبير- في كمية المياه العذبة المتوفرة فيها، وهو ما من شأنه الانعكاس سلباً على كلّ القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي تعتمد على موارد المياه العذبة، فارتفاع درجة حرارة الأرض من المتوقع أن يؤثر في زيادة نسبة التبخر، وبالتالي تقل كمية المياه المتوفرة، ومن ناحية أخرى؛ فإنّ التغيرات المناخية ستؤدي إلى معاناة أوغندا من التطرف الشديد في مواسم الجفاف والفيضانات، وهو ما سيؤثر بالسلب في الخطط الزراعية للحصول على الأمن الغذائي، وتحقيق فائض تصديري منه[١].

وتشير العديد من الدراسات إلى أنّ تغير المناخ سيكون له تأثير كبير في مناطق زراعة البن في أوغندا، والذي يُعد أكثر المحاصيل الزراعية التصديرية التي تُدر للبلاد قُرابة ٢٠٪ من عائدات النقد الأجنبي، وهو ما يعني أنّ تغير المناخ له تأثير سلبي في الاقتصاد الوطني الأوغندي، وكذلك في الأحوال الاجتماعية، حيث يعمل في زراعة البن قُرابة نصف مليون مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة، ويعيش على صناعة البن أكثر من ٣,٥ ملايين أسرة، من خلال الأنشطة ذات الصلة بالبن، وتُشير الدراسات البيئية إلى أنّ معدل سقوط الأمطار قد انخفض في أوغندا خلال الـ٢٥ سنة الماضية، ومع زيادة ارتفاع معدلات درجات الحرارة، والتي تؤثر بالسلب على إنتاج البن، فإنّ هناك مخاطر كبيرة على حياة الملايين من الأسر التي تعتمد على هذا المحصول خلال الـ٢٠ عاماً المقبلة، الأمر الذي سيدفع بأوغندا إلى السعي من أجل تحقيق الأمن المائي لها لمواجهة تلك الأخطار المحتملة عبر إنشاء العديد من السدود وخزانات المياه لمواجهه التقلبات الكبيرة في نقص المياه خصوصاً في مواسم الجفاف[٢].

وهذا الوضع ينطبق على دولة إثيوبيا، التي يُعد القطاع الزراعي لديها أحد أهم قطاعات اقتصادها، حيث يعتمد عليه نحو ٨٣٪ من السكان، ويُساهم بأكثر من ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويجلب أكثر من ٨٥٪ من عائدات التصدير، ونتيجةً لتغير المناخ فمن المتوقع أن يتأثر قطاع الإنتاج الزراعي فيها، والذي يعتمد حتى الآن على مياه الأمطار، التي من المتوقع أن تشهد تبايناً شديداً خلال العقود القادمة من حيث معدلات السقوط، وهو ما سيخلّف آثاراً كبيرة سياسية واقتصادية على السواء، من شأنها تهديد أمن البلاد بالكامل، وقد تدفع بها إلى الحروب الأهلية نتيجة زيادة الفقر والمجاعات[٣].

وفي ظل ما تقدّم من التحديات التي تواجه دول حوض النيل؛ فإنها ستؤدي بشكلٍ أو بآخر إلى زيادة الطلب على المياه من أجل خطط التنمية الاقتصادية وتوفير احتياجات سكان الإقليم من المياه والغذاء، مما سيدفع بدول حوض النيل إلى حالة عدم القدرة على توفير تلك الاحتياجات، ونتيجة للضغوط قد

(١) Climate Change Unit, "Economic Assessment of the Impacts of Climate Change in Uganda Water Sector" (Kampala: Climate Change Unit, Ministry of Water and Environment, Data Water Sector Report, Nov. 2014), p.8.

(٢) laurence jassogne, peter laderach, piet van asten, The Impact of Climate Change on Coffee in Uganda, Lessons From a Case Study in Rwenzori Mountains (Oxford: Oxfam GB, March 2013), p.4.

(٣) Mintewab Bezabih (et al), «On the Impact of Weather Variability and Climate Change on Agriculture: Evidence from Ethiopia» (Addis Ababa: Environment for Development Centers, Discussion Paper Series, July 2014), pp. 5-7.

تتجه بعض هـــذه الدول إلى الحـــرب على المياه، فضلاً عن تصاعد الحروب الداخلية بها.

إلا أنّ تلك التحديات، وفي الوقت نفســـه، قد تكـــون حافزاً يدفع للتعاون بيـــن دول الحوض من أجل تجنب كلّ تلك المخاطر المحتملة ومواجهتها معاً، عبر اتفاقيـــات جديدة تتواكب مع ما تواجهه المنطقة من تحديات، فدول حوض النيل لا تواجه عجزاً في المياه، فكلّ ما يتمّ استغلاله هو ٦٪ فقط من حجم إيراد نهر النيل، وإنما المشكلة الأساسية هي مشكلة إدارة مياه النهر بطريقة متكاملة، فكل دولـــة من دول الحوض تســـعى إلى تحقيق أقصى اســـتفادة ممكنة من النهر بغضّ النظر عن مصالح باقـــي الدول، وتلـــك المعادلـــة الصفرية قد ثبت خطؤهـــا، وخصوصاً أنّ جميع التجارب الســـابقة في أحواض الأنهار الدولية قد أثبتت نجاح التعاون المشـــترك في الإدارة المتكاملـــة للموارد المائية بعيداً عن تغليب المصالح الفردية.

ومن المهم لدول حوض النيل إدراك الفوائد التي يمكن جنيها من جـــراء التعاون في حوض النهر من خلال التكامل بين دول الحوض، واســـتغلال الميزة النســـبية لكلّ دولة من أجل تحقيق تكامل اقتصادي بيـــن كلّ دول الحوض، فعلى ســـبيل المثال: يمكن تعظيم الاستفادة من الطاقة الكهرومائية في إثيوبيا، والإمكانيات الزراعية في كلٍّ من الســـودان وأوغندا، مع القـــدرات الفنية والمادية لمصر، من أجل تفعيل التبادل التجاري، وأن تتمتع كلّ دولة بشـــرط الدولة الأولى بالرعاية، بحيث تحصل على الميزة من الدولة الأخرى بأسعار تفضيلية، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق التعاون بشكلٍ أكثر فائدة ونفعاً لكلّ دول الحوض.

خاتمة:

شـــهدت القارة الإفريقية العديد من النزاعات بسبب وضع الأنهار كحدود سياسية، وكيفية ترسيم الحدود بها، وخصوصاً أنّ الحدود تمثل النزاع على الســـيادة بين الدول التي عانت من أجل الحصول على اســـتقلالها، كذلك تســـعى كل دولة للسيطرة علـــى أكبر قدر من المياه اللازمـــة لعملية التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة بها، ونظـــراً لضعف معدلات ســـقوط الأمطار، والتطرف في معدلات الجفاف والأمطار نتيجـــة للتغيرات المناخية التي تعاني بسببها الدول الإفريقية من شح المياه، فقد شـــكل ذلك عائقاً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يســـعى أغلب دول القارة إلى السيطرة على مصادر المياه، عبر إنشـــاء السدود والقناطر التي تمكنها من السيطرة على مياه الأنهار الدولية، وهو ما يثير النزاع بين دول المنبع ودول المصب.

وقد نجحـــت بعض مناطق القـــارة الإفريقية في تحقيق خطوات فعالة لتحقيق التعاون بشكلٍ ناجح بين دولها، مثل منطقة الجنوب الإفريقي، والتي تمكنت من وضع إطار عام للتعاون بين كلّ دولها مع مراعاة مبادئ القانون الدولي المعمول بها، والتي نظمتها المعاهدات الدولية، مثل اتفاقية هلسنكي أو اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية.

بينما نجد منطقة مثل غـــرب إفريقيا؛ قد بدأت بالفعل في اتخاذ بعض الإجراءات من خلال منظمات إدارة الأنهار الدولية فيها، وهذا ما يشـــكل لبنة أولى للتعـــاون بين الدول على مســـتوى كل حوض نهر، وإن كانت لا تزال في طريقهـــا إلى وضع تصور كامل عن كيفية إدارة الأنهار الدولية فيها بشكلٍ يضمّ جميع دول المنطقة، وفي إطار سعيها إلى ذلك فقد بدأت بجمع وتوفير معلومات وخطط التنمية في كلّ دولة من أجل تسهيل عملية التعاون والتكامل بين دول المنطقة.

أما منطقة شـــرق إفريقيا؛ فلا تزال تعاني من الخلاف بين دول المنطقة نتيجةً لعدم إدراك تلك الـــدول للفوائد التي يمكن جنيها من خلال التعاون حول النهـــر، وخاصةً أنّ المســـتخدم من إجمالي إيراد النهـــر لا يتعدى ٦٪ فقط، ولا تزال المنطقة تعاني من إمكانية إيجاد إطار مؤسسي يجمع دول الحوض كافة ■